التعقيب والمناقشة

الدكتور- إبراهيم الزعفراني:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة أن ورقة المؤسسات الإغاثية لم تعطِ تلك المؤسسات حقها، وأتصور أن التركيز كان على المؤسسات الإغاثية المصرية؛ لأن مصر كانت البوابة الوحيدة لغزة، وكانت مؤسسات الهلال الأحمر أو اتحاد الأطباء العرب ولجنة الإغاثة والطوارئ ولجنة الإغاثة الإنسانية في نقابة الأطباء أكبر ثلاث مؤسسات تلقت وتلقفت واستقبلت كل المؤسسات الإغاثية العربية سواء كانت في العالم العربي أو في خارج العالم العربي ولكنها مؤسسات عربية. وجاءت أكثر من ستين مؤسسة إغاثية عربية وأعطت أموالها وتم شراء الأدوية وعربات الإسعاف والأجهزة الطبية وكل ما يلزم من المجال الطبي؛ لأن معبر رفح كان مفتوحًا للإغاثة الطبية فقط، وإن كانت بعض الإغاثات قد دخلت.

وقد نادى الأطباء العرب من خلال لجنة الإغاثة في اتحاد الأطباء العرب للاعتصام والوقوف أمام معبر رفح حتى سُمح لهم بالدخول، حيث دخل ١٥٠ طبيبًا مصريًا و٢٠٠ طبيب عربي من جميع النقابات العربية، وهذا أمر فريد في لجان الإغاثة؛ أن يدخل الاطباء تحت خط النار، فليست هناك أي هيئة إغاثية تدخل أفرادها إلا وتكون الأمور مؤمنة لهم فيما عدا الأطباء المصريين والعرب، الذين دخلوا والطائرات لا تزال تضرب.

أيضًا شارك أطباء لجنة الإغاثة والطوارئ في إثبات الجريمة بأخذ عينات من المرضى، حيث تم أخذ عدد من الأطباء الشرعيين المحليين والعالميين ودخلوا الي غزة، وأيضًا علماء السميات للحصول على العينات، ونتائج تحليل هذه العينات في طريقها الآن إلى الظهور.

وتم إرسال كل أنواع الإعانات لدرجة أن وزير الصحة في الضفة الدكتور باسم نعيم أشار إلى أنه وصل من مؤسسات الإغاثة ما يكفي لمدة عام. أيضًا تم إيواء أكثر من ٣٠٠ أسرة وكانت تلك المؤسسات الإغاثية تمارس دورًا جريئًا وقويًا وفاعلاً، بل إنه يمكن القول إنه لم نشهد تضافرًا وتجمعًا لهيئات إغاثية في العالم العربي والعالم الإسلامي كما شهدنا في ذلك الموقف من عطاء بلا حدود؛ حيث يدخلون إلى الداخل ويدفعون أموالاً لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية بمئات الدولارات ويذهبون بأنفسهم لإدخالها، حيث أكدت الحركة الإغاثية وحدة هذه الأمة بكل المعاني، وكان مرتكز تلك الحركة هو مصر بغض النظر عن الموقف السياسي، ولا يزال الموقف الإغاثي موقفًا مشرفًا، فنحن الآن ندرب الأطباء الفلسطينيين؛ لأنهم ممنوعون من الخروج، بمشروع يتكلف ١,٥ مليون دولار، فنحن ننشئ داخل غزة مركزًا للعلاج بالإشعاع يتكلف ١,٢ مليون يورو، وكل من دخل مصر من الجرحى أعيل كاملا، فإذا لم تتوله وزارة الصحة كانت الهيئات الإغاثية تعيله.

وقد رأيت مؤسسات أتت من كندا والولايات المتحدة ومؤسسات عربية وأخرى أتت من أوروبا ومن بلدان العالم الإسلامي كافة، كل هذه المؤسسات كانت تقدم تقارير باحتياجاتها وكنا على اتصال يومي بهم ونرسل لهم الأدوية والمستلزمات الطبية والعلاجات.

ودخل أعاظم أطبائنا مثل الدكتور محمد غنيم والدكتور أحمد عبد العزيز إلى غزة، وهؤلاء الكبار دخلوا والطلقات والطائرات تضرب الساحة، وكان هذا مثالا مشرفًا للعمل الإغاثي، وهذا ربما يكون الوجه الآخر للموقف العربي، فالضعف العربي بالفعل كان ظاهرًا سياسيًا وعلى المستوى العربي والإسلامي، إلا أنني أقدم شهادة بأن المستوى الإغاثي

لدى هيئات المجتمع المدني كان أقوى مما كنت أتصور وأدت دورها بكل شرف وهذا جعل منها قوة قادرة على أن تتحول الي دارفور الآن لسد الثغرة مرة أخرى.

الأستاذ أمجد جبريل:

أريد التعليق على الموقف العربي والجامعة العربية وموقفها من قضية غزة، فأنا أدّعي أن الجامعة العربية ليست مهتمة بالقضية الفلسطينية كما يتصور البعض، أو هي ليست قضية أولوية بالنسبة للجامعة العربية، فقضية دارفور أهم كثيرًا من قضية غزة بدليل اجتماع مجلس الجامعة الوزاري في بيروت تحت القصف يوم ٦ من أغسطس ٢٠٠٦.

أريد كذلك تأكيد أن المواقف العربية تتراجع، فمثلاً افتتاح مطار فلسطين الدولي في ديسمبر ١٩٩٨ حضره السيد صفوت الشريف وكان وزير الإعلام في ذلك الوقت وهنأ الرئيس عرفات وألقى كلمة دلت على أن افتتاح مطار غزة كان حدثًا يستحق زيارة وزير الإعلام المصري ويستحق اجتماع مجلس الجامعة العربية في غزة.

وأنا مصرٌّ على أن الدول العربية ليست مصرة على احتضان فلسطين حتى بالقوة الناعمة، فما الصعوبة مثلا في أن يكون هناك تدريب للطلاب الفلسطينيين في القاهرة؟ أو ما الصعوبة في أن تفتح فروع للجامعات العربية في غزة؟ أنا لا أعتقد أن هذا أمر صعب أو مستحيل، ودعونا من التركيز على المدخل الأمني.

أما فيما يخص الفعل المدني العربي فأنا أرى أنه الأزمة والحل، غير أن الفعل المدني العربي يتسم بالموسمية والتأقيت، وبالطبع يرتفع في وقت الأزمات وهذا شيء طبيعي، لكن بشكل عام مازلت أعتقد أن هذا الفعل لايزال ضعيفًا ويحتاج إلى تقوية.

أما فيما يخص محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين فأنا أشعر أن الخطاب العربي واقع في تناقض فيما يخص هذا الموضوع، فهناك تناقض بين محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين وأن تستمر عملية السلام. فإذا كنت ستحاكم ليفني وباراك وجابي اشكينازي وأولمرت يثور هنا التساؤل: من بقي من السياسيين الإسرائيليين؟ وكيف نقول إن هؤلاء مجرمي حرب ومع ذلك لابد أن يُستقبلوا وأن يتم التفاوض معهم؟ اي أن هناك تناقضًا، فقد تتم المحاكمة على المستوى المدني والشعبي وأن تقوم المنظمات المدنية بهذا الدور، ولكن ليس على المستوى الرسمي فنحن لا نزال بعيدين عن هذا المطلب الذي يحتاج إلى وقت طويل.

النقطة الأخيرة تتعلق بالبعد المدني في الصراع العربي الإسرائيلي، وقد تفاءل البعض في الشهور التي سبقت العدوان، وأنا أعتقد أن العدوان لا يزال مستمرًا، لكن لحظة القصف ما هي إلا تكثيف للعدوان، وقد تفاءل البعض بسفن التضامن الدولية التي كانت تأتي إلى فلسطين، وقد طُرح آنذاك ما يشبه فتح ممر بحري لغزة. فإذا كانت كل الدول العربية تتحاشى الاقتراب من قضية غزة برًا، فلِمَ لا يتم الوصول إليها بحرًا؟ إضافةً إلى إمكانية الوصول إلى غزة جوًا أيضًا. فالدكتور جمال الخضري، رئيس لجنة فك الحصار، تحدث أكثر من مرة عن رغبته في تنظيم رحلات جوية لغزة، والمشكلة ليست في إسرائيل، بل إن المشكلة هي ما إذا كانت هناك إرادة عربية في كسر هذا الحصار أم لا؛ لأن هذا الحصار ليس حصارًا لفلسطين، ولكنه حصار للإرادات العربية. وهو يثبت للغرب أكثر من مرة أن الدول العربية غير جادة في القضية الفلسطينية على مستوى النظم الرسمية، أما على المستويات الشعبية فلا يزال بها امل، أما النظم الرسمية فإن القضية الفلسطينية بالنسبة لهم مجرد سقط متاع.

الدكتور اللواء وجيه عفيفي:

فيما يرتبط بجامعة الدول العربية، يجب أن نؤكد أن جميع المنظمات الموجودة –وعلى رأسها جامعة الدول العربية– كانت تعبر عن نوع معين من التوجه، وإذا كان البعض يتحدث عن قمة الدوحة فأنا أتساءل: ماذا فعلت ٣٤ قمة أو ٣٥ قمة عربية في المنظومة العربية؟

مع الأسف الشديد، أنا أرى أن هناك نقصًا عامًا فيما يرتبط برغبة الحكام في أن يكون هناك توحيد، فنحن مع الأسف الشديد نرى الشق العربي المستمر ولا أمل في عمليات إصلاح جامعة الدول العربية إلا أن يكون هناك نوع معين من الإرادة.

بالانتقال إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، أؤكد أننا مع الأسف لا نقرأ التاريخ، فمن دعا إلى منظمة المؤتمر الاسلامي هي الولايات المتحدة الأمريكية. ما أريد قوله بمنتهى الصراحة هو أنه مع الأسف الشديد الحرب موجهة ضد الإسلام، ويجب أن نؤمن تمامًا بأن الحرب الشرسة هي على الإسلام. وعند البحث عن موقف الأزهر، فأنا أرى أنه موقف سيئ بالرغم من أن الأزهر الشريف احتضن الدعوة إلى مقاومة الحملة الفرنسية، وكلنا يجب أن نؤمن تمامًا بأن الأزهر له دور. فهو ليس مؤسسة دينية. ومخطئ من يقول أن الأزهر مؤسسة دينية، بل إنه شعلة يضيء نورها على العالم الإسلامي كله، الذي يضم خُمس العالم. ولذلك أرى أن السبب فيما نحن فيه الآن هو نقص الزعامات الدينية والعربية وأصبحت الزعامات هاوية ولا يوجد إطلاقًا أي زعيم يستطيع بالفعل جمع المنطقة العربية.

عند النظر إلى الخطاب الديني، فأنا غير مؤمن به بالمرة؛ لأن الخطاب الديني يجب أن ينبع من موقف قوة. واتذكر أنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان على شيخ الازهر أن

يطوف العالم بالكامل ويؤكد أن الإسلام بعيد كل البعد عن عمليات الإرهاب. كذلك فإن دور الاعلام المصري سيئ في هذا المقام، وانا مسؤول عما أقول؛ لأن السياسة المصرية هي الأخرى سيئة. فالإعلام المصري ارتبط بالإعلام الامريكي فيما يخص أن الإسلام هو الإرهاب وأن المقاومة تمثل إرهابًا. ومع الأسف كنا نسمع كلمات ومفردات من قبيل العنف والعنف المضاد، وهذه مفردات خبيثة، المقصود بها أن نتقبل بالفعل الإسلام على أنه إرهاب. ولو كان هناك دور فعال لتغيير الوضع. وأنا أعتقد أن هذا الدور الفعال لا يمكن أن يتأتى إلا اذا كانت هناك انتخابات حرة؛ لأن الشعب المصري قادر على أن ينجب الزعامات.

أما فيما يخص محاكمة مجرمي الحرب، فإن هذا الموضوع تم بحثه تمامًا ومع الأسف فإن الكشف عن الإجرام الأمريكي في موضوع سجن أبو غريب تم من خلال الإعلام الأمريكي.

هناك نقطة أخرى وهي أن الشعوب العربية بالكامل تضم في قلبها فلسطين، ولكن نحن نخجل أيضًا أن يكون هناك شقاق فلسطيني. فكيف يمكن أن يرفع الفلسطيني السلاح ضد الفلسطيني؟! فهذا عار، ولا سلام مع إسرائيل حتى يوم القيامة.

الدكتورة نادية مصطفى:

لي سؤالان، فالعمل الإغاثي الإنساني كان له دور بارز وأنا أتساءل: هل الأبعاد السياسية أثرت على النواحي الإغاثية الإنسانية؟ وأعتقد أن كثيرًا من العقبات وُضعت أمام الإغاثة الإنسانية في رفح.

النقطة الأخرى الخاصة بالعلاقة بين دور المؤسسات المسيحية، فمن واقع خبرتي في حوارات الأديان أعتقد أن المؤسسات المسيحية دائمًا ما تبدي رغبتها في البيانات الختامية لأي مؤتمرات حوارية برفض العنف المسلح، بالطبع بأي صورة وعلى أي مستوى، وعند قول إن هناك عنفًا مبررًا بوصفه مقاومة يظهر هناك نوع من التحفظ والرفض العام، وسؤالي هو: الصورة الإيجابية التي قدمتها الورقة عن مواقف المؤسسات المسيحية هي أيضًا خاصة بالنواحي الإنسانية وليست خاصة بالأطر السياسية المحيطة بالعمليات الإغاثية الإنسانية، وبالتالي بالنسبة للفاتيكان أتساءل عن موقفه من عملية المقاومة المسلحة التي تقوم بها حماس وما دوره بالنسبة لهذا الأمر؟ والشيء نفسه بالنسبة لصفير في لبنان، ومن المعروف جدًا موقفه من المقاومة اللبنانية، وخاصة مقاومة حزب الله ودعوته إلى نزع سلاحه. وبالتالي أنا أرى أنه مثلما نقوم بالحديث عن المؤسسات الإسلامية وكيف أن الديني فيها تابع للسياسي ولكن على نحو ظهر فيه أنها مقيدة الحركة، أعتقد أيضًا أن هذا موجود في المؤسسات المسيحية ولكن على نحو آخر. فالعامل الديني تابع فيها ومرتبط بالناحية السياسية، وبالتالي فحديثنا عن تلك المؤسسات سيظل في نطاق محدد إذا ضيقنا التحليل على المساندة الإنسانية دون الامتداد إلى الإطار السياسي، وأعتقد أن الشيء نفسه قد ينطبق على المؤسسات الإغاثية، وأنا أحيي الجهد الطيب الذي قامت به مؤسسات الإغاثة.

الاستاذ حسن محمد:

لقد عملت في مؤسسات حقوق الإنسان ورأيت كيف يهتمون بالحقوق وبموضوعات من قبيل البهائيين والقرآنيين وختان الإناث. لكن تابعت تلك المنظمات نفسها في أحداث غزة وكنت أود رؤية أي شيء عن العدوان على غزة، بمعنى أنني كنت أود رؤية أي حالة من التنديد أو صدور أي بيان، فأنا هنا أتساءل حول مصداقية تلك المنظمات، بالتالي كنت أود إلقاء مزيد من الضوء عليها.

الأستاذ محمد زيتون:

كنت أتمنى فقط أن أسمع موقف المؤسسات الدينية اليهودية في حد ذاتها وخاصة المناهضين للحرب على غزة، ونحن نتفرج على القنوات الفضائية فنجد رجل الدين اليهودي في بريطانيا وهو يمزق جواز سفره. وكذلك دور بعض الأفراد ولاسيما أنه تم استعراض دور المنظمات الطبية المصرية، وكنت أتمنى ان يعرض موقف ذلك الطبيب النرويجي على القنوات الفضائية وهو يبكي على غزة.

الدكتور إبراهيم الزعفراني:

أرى أن منطلق لجان الإغاثة الإنسانية كان منطلقًا إنسانيًا ومعه المنطلق الديني ومعه المنطلق القومي بالأساس؛ لأن الجمعيات والمؤسسات والهيئات التي جاءت وشاركت معنا كانت لا تخرج عن تلك المنطلقات، وكان المنطلق الديني هو الأعلى تلاه المنطلق القومي مباشرة، أما المنطلق الإنساني فقد جاء في المرتبة الثالثة. لكن نحن رأينا من تلك الأصناف جميعًا هذا التضافر، لكن لا أتصور أن المنطلق السياسي كان في الصورة، ولم يتضح لنا وجود أي هيئة تعمل من منطلق سياسي. فالدوافع إما كانت دينية أو قومية وإما دوافع إنسانية.

الدكتور سيف الدين عبد الفتاح:

بسم الله الرحمن الرحيم، أريد فقط تناول ما يتعلق بتحليل المؤسسات وما يخص جغرافية المؤسسات، وتأثير ذلك على شكل الخطاب ونوعيته. فهناك خطاب نابع من المؤسسة، وهناك خطاب تابع، وبين الخطاب النابع والخطاب التابع بهو شاسع. فنجد هذا الخطاب النابع عند الحديث عن الذاكرة التاريخية حينما واجه الأزهر الحملة الفرنسية، وحينما نرى الأزهر الآن مأسورًا من ضمن ما أُسر وحوصر. ولذلك فالقضية ليست هكذا لكنها قضية (فلتقل خيرًا أو لتصمت) فنحن لدينا خيار الخطاب وخيار السكوت، والسكوت له وظيفة داخل المجتمع.

ومن ثم فإن تطوع الأزهر بالخطاب، الذي تحول من خطاب نابع إلى خطاب تبرير، فهذا هو الخطر بعينه، على الرغم من أن هناك إمكانية أن يكون هذا الخطاب تأصيلا وتأسيسًا بما لا يُغضب النظام. فهذه مسألة عدوان وكان للأزهر سعة في ذلك إلا أنه ضيّق على نفسه من ضيق النظام ومن ضيق عقولهم.

الأمر الثاني المهم جدًا في هذا السياق، هو الخطاب الذي يتعلق بالجغرافيا، وأنا هنا أقصد جغرافية الفتوى، وجعل المظاهرات بدعة، بدعوى أنها لم تكن موجودة على عهد النبي عليه الصلاة والسلام، ثم الوصول إلى مرحلة تحريم المظاهرات ثم الوصول إلى مرحلة تجريم المظاهرات، وهذا ما قرأته على شبكة الإنترنت في تلك الآونة. فالمسألة برمتها لا تحتاج إلى فتوى، لكنها تحتاج إلى وسائل تعبير ووسائل تغيير، وهي من الوسائل التي ترتبط طبيعيًا بالإنسان، أي أن فقه الاحتجاج لابد أن تكون له أصول.

أما فيما يخص اتحاد العلماء المسلمين، أعتقد أن الورقة البحثية التي تناولت تلك القضية اتسمت بالقسوة بعض الشيء، فهي من المؤسسات الموجودة والعالم توارى دوره لعدة أسباب: منها أن العالم نفسه لم يمارس هذه الأدوار، وفي أي تحليل علينا أن نهتم بالعلماء والأمراء وبالعلاقة بين العالِم والسلطان؛ لأنها علاقة محورية في هذا السياق. لكن أريد أيضًا في هذا المقام تأكيد أهمية أن ينتزع اتحاد علماء المسلمين الدور أو الوظيفة التي يجب أن يقوم بها، وهي الوظيفة الكفاحية للعالم الذي يهتم بقضايا أمته، فيتحرك ولا يصمت ولا ينعزل ولا يتقوقع ولا يفر ويهرب. فلابد من انتزاع الأدوار ثم بناء الوظائف وصناعة المواقف وشرعنة الفعل وتحويل المؤسسات، ولابد أن نأخذ كل ذلك في اعتبارنا.

أرى أيضًا أن مسألة منع التظاهر من الجامع الأزهر هي مسألة من المسائل التي لم أسمعها في العرض مع أن الازهر يجب أن يكون هو المنارة التي تحمل الأمة وهو رافعة لهذه الأمة بشكل أو بآخر.

أما فيما يخص مسألة الإعمار، فأنا أرى أننا انتقلنا مباشرة من الحديث عن التدمير الذي حدث في غزة إلى التعمير في غزة، وأخشى أن ننسى المسؤول عن كل هذا، فالإعمار يطرح التساؤل: ماذا عن الدمار؟ لأن الخطاب الذي ظهر في شرم الشيخ كان خطابًا شديد السوء، والإطار الغربي كان يدور فيما يسمى بعملية إعادة التأهيل، وهذا صدر أيضًا من الجانب الرسمي المصري أي إعادة تأهيل الفلسطينيين، وأنا اتساءل: ما معنى إعادة التأهيل؟ هل هم معاقون ذهنيًا؟ هل المقاومون معاقون ذهنيًا ومن ثم لابد من إعادة تأهيلهم حتى لا يقوموا بذلك مرة أخرى؟ أم أن المسألة تتعلق بالإعاقة العضوية والتأهيل المادي الاقتصادي حتى يفكوا ارتباطهم بقضيتهم وبحقوقهم الأساسية في هذا المقام؟ فهذه هي سياسة التجويع وملء البطون وسياسة التعبئة وقلب وخلق مدركات ما يسمى بالتسميم السياسي. فقصة التعمير يجب ألا تلغي قصة التدمير، وهذه مسألة مهمة، وكشف المجرم هو أولى الأولويات، ومن إغاثة الضحية كشف المجرم وتحديد المسؤول عن العدوان والقيام به والمترتبات عليه. فإسرائيل تدمر ونحن نهرول لنعمر دون أن نسأل عن أسباب التدمير. ولماذا يتم عقد مؤتمرات التعمير التي هي غطاء للجريمة وجريمة للغطاء؟ فكيف يكون التعمير فعلاً إغاثيًا؟ وأنا أتوجه بالشكر لمجهود المنظمات الإغاثية ولا أهاجم العمل الإغاثي، ولكن أنا أتساءل: كيف يكون العمل فعلا إغاثيًا ويوجه للمصابين، لا أن يستغله المدعون فيما يسمونه التعمير، ممن يرغبون في تغطية الجريمة وممن يسهمون في جريمة التغطية، والذي أسميه من جملة التداعي على الأمة؛ لأن من التداعي الدعاية، فأين هؤلاء من التدمير والمسؤولين عنه قبل فتح حساب التعمير الذي لن يفتح أبدًا مع الأسف؟!

الدكتور محمد شوقي (رئيس الجلسة والمعقب):

الواقع أنني لست آسفًا على ما مُنحت من سلطة رئاسية مارستها على نحو دقيق وغيرت في الدستور وهذا حقي، بعد أن جعلت نصيبي في الكلام أخيرًا لأن الملاحظات التي قيلت في هذا الصدد أفادتني كثيرًا.

أنا في الحقيقة في الدقائق المخصصة لي أود في البداية أن أشكر القائمين على أمر هذا المؤتمر المهم، وعلى أنهم وقفوا على جميع المؤسسات في جلسة واحدة. فهذه نقطة أولية تمثل وضوحًا في الفكرة، وجعلت الأوراق كلها تؤدي بشكل أو بآخر إلى الوصول إلى بعضها البعض في تسلسل طبيعي للأفكار الخاصة بمواقف المؤسسات من العدوان.

في الحقيقة لديَّ ملاحظات شكلية سريعة سوف أتحدث فيها بصدد العناوين وأشياء أخرى قبل أن أنتقل إلى الملاحظات الموضوعية. ففيما يتعلق بالعناوين كنت أقترح ومازلت أن تجمع الأستاذة نورهان المؤسسات في بند واحد فكلها مؤسسات المجتمع المدني، فلم تكن هناك حاجة في العنوان لذكر كل أنواع المؤسسات الحقوقية والإغاثية وغيرها، فكلها مؤسسات المجتمع المدني. وفيما تعرضت له الدراسة لا يخرج عن تلك الطائفة إلا الأونروا بحكم أنها تابعة للأمم المتحدة، وبالتالي هي مؤسسة من مؤسسات المجتمع الدولي الرسمية، لكن باقي المؤسسات التي ذكرتها الورقة هي في إطار المجتمع المدني.

العنوان الآخر الخاص بموقف الطوائف المسيحية من الحرب العدوانية على غزة، أرى أن الحرب بطبيعتها لا تكون إلا عدوانًا، وحرب الدفاع تكون حال عدوان، بل إنه لا يجوز قانونًا أن تبدأ حرب بدعوى الدفاع الشرعي عن النفس، الذي تطور بعد ذلك إلى الدفاع الشرعي الوقائي والاستباقي، وما كان

يقوله غير المأسوف عليه جورج بوش. وبالتالي دعنا نتحدث عن العدوان على غزة وليس الحرب العدوانية على غزة، وذلك حتى نؤصل هذا المعنى ونرسخه خاصة وأنني أخذت على العرض كلمة ربما جاءت عرضًا في الورقة وهو الحديث عن (اليوم الخامس عشر من اندلاع هذه الأحداث) وكأننا نتخذ موقفًا محايدًا من أحداث ما، فنحن هنا بصدد عدوان، والحديث عما حدث في غزة على أنه أحداث تم التسويق له كثيرًا في كثير من وسائل الإعلام.

الملاحظة الاخرى، أنني أشكر للدكتورة نادية والدكتور سيف تخصيص ورقة عن موقف الطوائف المسيحية من العدوان، لكن ملاحظتي أنه ليس هناك تمثيل لإخواننا الأقباط في أعمال المؤتمر، فقد يكون هذا لضرورات لوجيستية. لكن في تقديري أنه ربما كان من الأوثق أن يشارك باحث مصري من إخواننا الأقباط في رصد هذا الموقف للطوائف المسيحية. وربما يرد عليّ بأنه في المقابل جاء قيام الشيخ هشام وهو خطيب مسلم في مسجد عريق ربما يغطي هذه النقطة وأنه تحدث عن موقف إخواننا الأقباط والمسيحيين عمومًا شيخ مسلم، لكن أنا مازلت عند رأيي.

أنتقل بعد هذا إلى ملاحظاتي السريعة الموضوعية التي أرجو ألا اطيل فيها، فالحديث عن الإرهاب وتكراره، وحديث حلف شمال الأطلنطي عن الإرهاب على إطلاقه هذا حديث ممنهج وإشارة الأستاذة الدكتورة نادية إلى الحديث عن بعض الطوائف المسيحية أو الكنائس المسيحية، وربما كلها عن معارضة العنف المسلح هذا حديث مقصود والحديث فيه طال والكتب فيه كُتبت والرسائل دُبّجت، لكن في النهاية يمكن القول إن المسألة مقصوة ليصبح العمل الكفاحي الذي كان ومازال مشروعًا في القانون الدولي المعاصر عملا إرهابيًا. وفي النهاية لن يجرؤ أحد على قول إن الكفاح المسلح في مواجهة الاحتلال غير مشروع أو أن الكفاح المسلح في مواجهة الاحتلال إرهاب. فلن يقول أحد ذلك. لكننا وصلنا إلى مرحلة يقال فيها إن ما يتم عمله الآن إرهاب؛ لأنه لا يكافح الاحتلال؛ ومن ثم فإن الحديث المطول والتأكيد المتكرر على الخلط بين الإرهاب والمقاومة المسلحة ليس أمرًا جديدًا، ومن هنا تظهر الأهمية القصوى بالنسبة لنا في أن نعيد التذكير بهذه المعاني في كل محفل يمكن أن نذكر فيه بها.

الملاحظة الأخرى هي الخاصة بحالة الوهن والضعف التي أشير اليها في ورقتي الأستاذ محمد والأستاذ أحمد بصدد المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الدولية والدينية وغيرها. وهذا حديث ذو شجون، فنحن هنا نرصد واقعًا، ويؤسفنا ويؤلمنا أن الواقع واقع وأنه لا يمكن بالوضع الذي نحن عليه الآن أن يتغير.

الأمر الآخر هو أن المسألة لم تعد مقصورة على المؤسسات (المعبرة عنا) كجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمعبرة عن الغرب كحلف شمال الاطلنطي، فالأستاذ محمد تحدث عن الجوانب الحضارية وهذا أمر حقيقي فحلف شمال الاطلنطي هناك ما يجمع المشاركين فيه وكذلك الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لكن حتى في المؤسسة التي تجمع الكل –الأمم المتحدة– أضحينا ضحية، فمن يتخيل أن يظل مجلس الامن لمدة ١٢ يومًا حتى يتكرم ويتفضل ويتعطف لعقد اجتماع لمناقشة العدوان على غزة؟ فبموجب القانون وبحكم الميثاق، يعتبر مجلس الأمن في حال انعقاد دائم وميثاق الأمم المتحدة يحدد لمجلس الأمن صلاحياته وهو بذلك الجهاز الوحيد الذي هو في حال انعقاد دائم؛ لأنه في أي لحظة يمكن أن يحدث ما يهدد السلم والأمن الدوليين. وحين اجتمع مجلس الامن خرج لنا بالقرار الشهير ١٨٦٠، الذي لم يشر لا من قريب أو من بعيد إلى الفصل السابع من الميثاق ولا إلى آليات التنفيذ، وكأنه ذر للرماد في عيون هؤلاء المتسمين بالوهن. وبالتالي أنا أرى أن دورنا لابد أن يتغير ليصبح يوجد في كل شيء فحتى الجمعية العامة رغم موقفها الأكثر صلابة والأكثر تأييدًا لمجلس الأمن لم تؤدِ ما كان ينبغي عليها أن تؤديه لو كان حالنا غير حالنا.

النقطة التالية هي الخاصة بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وما قيل في أعقاب توقف العدوان عن وجوب محاكمة ومحاسبة هؤلاء. وأظن أن هناك جهودًا كبيرة بُذلت في هذا الصدد، وهي جهود سوف نلجأ إليها في يوم من الأيام. لكن هذا أمر في غاية الأهمية والخطورة. ففي أعقاب العدوان كانت النبرة عالية ثم همدت هذه الدعوات.

أيضًا هناك نقطة شديدة الأهمية والسهولة، ولكن يعيبها شيء واحد فقط وهي أنها مكلفة، وهي رفع القضايا أمام الدول التي يبيح قانونها محاكمة مجرمي الحرب وإن ارتُكبت الجريمة خارج النطاق الإقليمي، وأعتبرها وسيلة من وسائل الضغط السياسي.

وإذا أردنا أن نجمع كل هذا في بوتقة واحدة وفي عبارة واحدة، فيمكن هنا تذكر قول الدكتور عز الدين فودة –رحمة الله عليه–، وهو أننا نتحدث في قانون وسياسة، ولكن القوة هي التي تخلق الحق وتحميه، فدول العالم الثالث كدول فقيرة وضعيفة في فترة الستينيات والسبعينيات نجحت في أن تغير قواعد القانون الدولي القائمة وأُضفي على حركات التحرر الوطني درجة من درجات الحماية لم يكن يحلم بها أكثر المتفائلين في فترة الأربعينيات والخمسينيات؛ أي أن تلك الدول غيرت قواعد القانون الدولي بما امتلكت من قوة، والقوة هنا بمعناها الشامل وليس القوة العسكرية فحسب. لكن عندما

ضعفت تلك الدول وأصابها الوهن أو بمعنى آخر تصاعدت وتيرة هذا الوهن، تمكنت إسرائيل وببساطة ومن الجمعية العامة للامم المتحدة -التي نتمتع نحن العالم الثالث فيها بالأغلبية وللمرة الأولى وأظنها ستكون الأخيرة- من استصدار قرار من الجمعية يلغي قرارًا سابقًا باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. إن المسائل سهلة لكن شريطة أن تتوافر الإرادة أو بعض الإرادة.

أيضًا النقطة التي أشارت إليها ورقة الأستاذة نورهان وكذا الدكتورة نادية والدكتور الزعفراني، وهي الخاصة بقضية العمل الإغاثي الإنساني، أعتقد أن الخوف الكبير الذي كان ومازال يؤرقنا هو أن تتحول القضية الفلسطينية من قضية لها أبعاد متعددة على رأسها البعد السياسي إلى قضية إنسانية، ومرة أخرى أكرر أن المجتمع الدولي لا يحترم إلا الأقوياء، والمجتمع الدولي لن يعاملك إلا كما تريد أنت منه أن يعاملك، ففي سنة ١٩٤٩ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الشهير ١٩٤ الذي كان بداية النظر لقضية فلسطين باعتبارها مشكلة إنسانية، وظل العرب طويلا يرفضون النظر إلى قضية فلسطين باعتبارها قضية إنسانية مؤكدين المعاني السياسية فيها، إلى أن وصل بنا الحال أن نستجدي عليها في أعقاب العدوان ونستجدي بشروط المانح ونستجدي لصالح طرف على طرف.

الشيخ هشام الكامل:

بسم الله الرحمن الرحيم، بالنسبة لسؤال الدكتورة نادية، أرى أن كل المؤسسات المسيحية أجمعت على أن دورها إنساني وليس سياسيًا، بل إن الفاتيكان هو الوحيد الذي اتخذ دورًا أقوى يتناسب مع وضعه كدولة.

الأمر الآخر هو أن كل هذه المساعدات وكل هذه التدابير التي اتخذوها اتخذوها بما يتناسب مع وضعهم كأقلية.

الأمر الثالث هو أن المسيحيين بشكل عام لا يميلون للعنف، وهذا ما ينص عليه كتابهم، فكل هذه الأمور أدت لأن يظهر دورهم بشكل إنساني وليس سياسيًا.. والله أعلم.

الأستاذ أحمد خلف:

فيما يتعلق بأن موقف الأزهر سيئ فإن هذا ما أكدته الورقة بالفعل، وموقف اتحاد علماء المسلمين مقبول ويمكن البناء عليه.

أما ما ذُكر حول أن الخطاب الديني يجب أن ينبع من قوة أنا لا أوافق عليه؛ لأن الخطاب الديني هو خطاب في مجتمعاتنا ويجب أن نهتم به.

أما ذكر أن المؤسسات الدينية هي في محور الممانعة ودورها رائد وقوي أؤكد أنني لم أذكر هذا في الورقة بل الورقة ذكرت أنها تقوم بدور أكثر حرية وأكثر وضوحًا في الرؤية والتحليل ولديها رؤية مركبة.

وفيما يتعلق بجغرافية المؤسسة فإن هذه النقطة لم تهمل في الورقة بل إن الورقة ذكرت أن موقف الدكتور البوطي كان في هذا السياق لأنه كان من سوريا، ولو كان في مكان آخر ربما ما كان قال هذا الكلام، وأن الازهر لو كان في مكان آخر ربما كان موقفه مختلفًا، وبالتالي فجغرافية المؤسسة أمر بالغ الأهمية.

أيضًا ما ذُكر حول الخطاب النابع والخطاب التابع وقد ذكرت أن خطاب الأزهر هو النموذج المعبر عن التبعية الدينية للسياسي، وربما الخطاب الشيعي لم يكن كذلك؛ لأن ربما الخمس الذي يحصل عليه علماء الشيعة يؤهلهم لأن يحصلوا على قدر كبير من الاستقلال في التعبير عن الرأي. لكن الأزهر ميزانيته من الدولة، وبالتالي فهو مرتبط بما تقوله الدولة وسياسة الدولة وتوجهات النظام، وهذا أمر ينبغي أن يكون واضحًا.

بالنسبة لاتحاد العلماء المسلمين، فإن كل ما قمت به هو وصف الواقع والتحركات ووصفت التحركات السياسية للاتحاد بأنها كانت باهتة، وهذا صحيح. لكن ذكرت أيضًا أن الدور الدعوي للاتحاد كان رائعًا، وأن دعوة الشيخ القرضاوي ليوم الغضب يوم الجمعة ٩ من يناير أثارت الرعب في إسرائيل وأثارت مخاوفهم. وبالتالي فالدور الدعوي كان رائعًا، والدور السياسي كان دورًا باهتًا. وذكرت الورقة في مقدمتها أن الخطوات التي اتخذها الاتحاد هي خطوات مهمة وينبغي البناء عليها. فخطوات لقاءات القادة السياسيين هي خطوات مهمة حتى لو لم ينتج عنها أي شيء، فالقضية هي استمرار التواصل وألا يتوقف على حدود أحداث جسام ولا يجب انتظار كارثة غزة أخرى حتى يتواصل العلماء مع الساسة وتكون الظروف وقتها غير مهيأة لإنتاج شيء واضح.

الأستاذ محمد كمال:

فيما يخص قضية إعادة التأهيل فقد دفعتني لتذكر ما يحدث في حلف شمال الأطلنطي. فإعادة التأهيل لا تتم الآن لمن هُدم بيته فقط، ولكنها تتم الآن لتأهيل الدبلوماسيين والعسكريين من الدول الموقعة على اتفاقية اسطنبول لعام ٢٠٠٤ والدول المشاركة في الحوار الأطلنطي المتوسطي. والمناهج التي تدرس في كلية الدفاع لحلف الأطلنطي تثير شجونًا كثيرة لمن يريد أن يطلع على المناهج الموجودة على الموقع الالكتروني للحلف.

النقطة الخاصة بعدم اهتمام الجامعة بالقضية الفلسطينية وأنها مهتمة أكثر بلبنان ودارفور أعتقد أن هناك قدرًا من المبالغة في ذلك لأن هذه القضايا هي الأخرى لا تحظى

بالاهتمام الكافي ولا تجد أثرًا للجامعة فيها. كما أن اجتماع جامعة الدول العربية في لبنان عام ٢٠٠٦ يصعب أن يتكرر في فلسطين.

وأظن أن ظروف إنشاء أي منظمة ليست ذات صلة بمحاولة التفعيل ولا تحول دونها -بغض النظر عن الجدل بشأن هذه الظروف- بمعنى أنه يمكننا أن ننتقد الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لكن هذا يجب ألا يوقفنا عن محاولات الإصلاح. فالحضارة بناء وليست هدمًا وعلينا البناء على ما هو موجود، ونعرف الواقع ونحاول تغييره.

أما فيما يخص أنه لا أمل في إصلاح الجامعة العربية بشكل عام، فأرى أن هذه رؤية تشاؤمية لا مبرر لها ومصادرة على المستقبل، وتعكس عقلية مستقيلة لإراحة العقل من التفكير والعمل.

الأستاذة نورهان عبد الوهاب:

بالنسبة للتساؤل حول المؤسسات الإغاثية، فقد فضلت في العرض عدم الدخول في التفاصيل لاعتبارات الوقت، لكن الورقة وفت تلك المنظمات حقها؛ حيث شملت الورقة لجنة الإغاثة والطوارئ التابعة لاتحاد الأطباء العرب وجمعية الهلال الأحمر وما عقدته من مؤتمرات وندوات لجمع التبرعات والتبرع بـ ٣٥٠ وحدة سكنية.

أما فيما يخص الأبعاد السياسية التي أثرت في العمل الإغاثي فأرى أن تلك المنظمات كانت تنأى بنفسها عن السياسة، وقد رفضت إسرائيل دخول عمال الإغاثة قبل وقف إطلاق النار. وبعد الوقف دخلت أعمال الإغاثة لمنطقة غزة ولم تعترضها أي أبعاد سياسية لأنها صرحت في البداية بأنها جاءت لأهداف إنسانية.

أما فيما يخص معبر رفح، فقد ذكرت بعض البيانات أن هناك تعنتًا من الجانب المصري في السماح لدخول بعض أعمال الإغاثة في معبر رفح. وبالأمس أشارت أستاذة من جمعية الهلال الأحمر إلى أنهم دخلوا وأن المعبر كان مفتوحًا.

أما فيما يتعلق بمنظمات حقوق الإنسان ودورها، فيمكن القول إنه في بداية الحرب كانت البيانات تتضمن الشجب والإدانة فقط، وانحصرت في دائرة الأقوال لا الأفعال. وبعد وقف إطلاق النار ونتيجة للتقدم الذي كان على المستوى الدولي وبالذات الفرنسي حيث دعت ٣٥٠ منظمة لرفع قضايا، صعّدت المنظمات العربية دورها، بل إن إحدى المنظمات اليمنية طالبت مصر بالتحالف معها لمحاكمة مجرمي الحرب.

●●●